قوة التدخل السريع الأمريكية
في منطقة الخليج العربي و المحيط الهندي
١٩٧٩-١٩٨٨
دراسة في تشكيلها وأهدافها وتطورها

أ .صفاء عبد الوهاب المبارك م.د .عگاب يوسف ألركابي
مركز دراسات الخليج العربي البصرة كلية الآداب/ جامعة البصرة

مدخـل :

أدركت الولايات المتحدة أهمية تقوية مركزها في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي لغرض ترسيخ مصالحها التجارية وتأمين تدفق النفط وكذلك التصدي للاتحاد السوفيتي السابق وزحفه نحو مناطق النفط العربي، ومن أجل ذلك جعلت أهمية خاصة لحماية طرق النفط والتحكم بالمضايق الدولية وخلق جو من التخوف من الانتشار العسكري السوفيتي معتمدةً بذلك على سياسة القواعد الجزرية والدائمة، ثم قامت بتشكيل قوة التدخل أو الانتشار السريعRapid Deployment Joint Task Force عام ١٩٧٩ أي في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارترJ. Carter ١٩٧٧ –١٩٨٠ مع العمل على أنشاء كيانات موالية لسياستها في المنطقة. وفي هذا البحث تناولنا مراحل تشكيل قوة التدخل السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي والأهداف الأميركية من وراء تشكيلها وتوظيف فعاليتها والأهمية الاستراتيجية للمنطقة وعلاقة القوة بأمن الخليج العربي ونقاط الضعف التي أتسمت بها والانتقادات الموجهة لها، ثم بحثنا تطورها بين عامي١٩٨٠–١٩٨٨، وفي نفس الوقت حاولنا قدر المستطاع الإجابة عن بعض التساؤلات التي تتعلق بمدى الاستجابة لانتشار القوة في إطار الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وكذلك موقف دول الخليج العربي من التدخل العسكري الأمريكي وتصور هذه الدول لقدراتها على التأثير وخياراتها، وهل أن الاتجاهات الجديدة في السياسة الأمريكية كانت مسوغة أو أنها تنذر بالخطر، وما هي العوامل الإقليمية والدولية التي تحدد أهدافها .

الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي والمحيط الهندي :

احتلت منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية في إطار العلاقات الدولية وسياستها تجاه الوطن العربي، وترجع أهمية المنطقة إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية، فبالنسبة للخليج العربي يمثل موقعا مهما من الناحية الاستراتيجية في إطار الصراعات الدولية كونه يقترب من المناطق الصناعية للاتحاد السوفيتي السابق وفيه منابع النفط التي تعد من أهم مصادر الطاقة في العالم الذي صارت تحتاج إليه و بشكل خاص الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية ، فقد أكد بعض الخبراء العسكريين على أهمية النفط والمواد الأولية الأخرى للاستفادة منها في الصناعات الحربية الأمريكية، حيث

تستورد الولايات المتحدة نسبة كبيرة من نفط دول الخليج[١]، كما اكتسبت منطقة الخليج العربي أهمية استراتيجيه في سباق الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة ، إضافة إلى اكتسابها في منتصف السبعينات أهمية كبرى في المجال الاقتصادي كونها منطقة مهمة للاستثمارات المالية و التجارية الأمريكية مع دول الخليج إذ قدرت الاستثمارات بحوالي (١٠) ملايين دولار أمريكي ، فضلاً عن إن مبيعات الأسلحة إلى تلك الدول بلغت حوالي (١٣٥) مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٤[٢] ، و لهذا فقد تم طرح مفاهيم استراتيجية أمريكية عديدة بهدف الدفاع عن مصالح المعسكر الغربي في المنطقة ومنها مبدأ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون R. Nixon ١٩٦٩-١٩٧٢ الذي أعلن عنه في عام ١٩٦٩[٣]، ومبدأ الرئيس جيمي كارتر عام ١٩٨٠[٤] الذي يعد من أهم هذه المفاهيم وأكثرها خطورة بالنسبة للخليج العربي والشرق الأوسط وكذلك بالنسبة لمجمل العلاقات بين الشرق والغرب والسلام والأمن الدوليين[٥]، وإضافة إلى الاعتبارات السابقة فان المصالح السياسية لعبت دورا هي الأخرى في اكتساب منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأميركية، إذ إن الولايات المتحدة كانت لها علاقات قوية وروابط خاصة مع بعض الحكومات العربية التي أيدت سياستها فيما يتعلق بالصراع العربي –الإسرائيلي وإبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة ، فضلا عن ذلك دعم تلك الحكومات للوجود العسكري الأمريكي كسلطنة عمان التي وظفت قواعد صلالة وخصب ومسقط ومصيرة ومطار السيب وموانئ مطرح كتسهيلات عسكرية وكذلك التسهيلات التي قدمتها الحكومة المصرية باستخدام قاعدة قينا العسكرية المصرية بمثابة مركز للتزود بالوقود أثناء قيام الطائرات الأمريكية بالمحاولة الفاشلة لإنقاذ الرهائن الأمريكان في طهران في نيسان عام ١٩٨٠[٦].

ولاشك أن التوظيفات الكبيرة لأموال النفط العربية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية قد تؤدي إلى ربط مصالح الدول العربية الخليجية بمصالح الاقتصاد الغربي، وهذا ينعكس سلبا على قدرة هذه الدول على إتباع سياسات مستقبلية تخدم اقتصادياتها الوطنية وتبعية الدول الموظفة للدول الغربية والولايات المتحدة قد تكون واضحة، لأن أموال النفط الوطنية في الدول الصناعية تشكل جزءاً أساسيا من التبعية الاقتصادية لهذه الدول، وكذلك فأن هذه الدول تكون عاجزة في كثير من الأحيان عن استخدام الأموال كسلاح سياسي في أوقات الأزمات.

ولا تقل منطقة المحيط الهندي أهمية في الاستراتيجية الأمريكية عن منطقة الخليج العربي لأنها تمثل أيضا موقعا مهما من الناحية الاستراتيجية وفي إطار الصراعات الدولية بسبب موقعها الجغرافي إضافة إلى توافر بعض المواد الأولية الاستراتيجية من حيث الاحتياطي العالمي وبخاصة المعادن، لأن الصناعات المتقدمة في الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي صارت تحتاج إلى تلك المواد في انتاج الصواريخ ومحركات الغواصات النووية ومعدات الأسلحة الأخرى، إذا ما عرفنا إن تلك المعادن تتركز بصفة خاصة في أستراليا وفي أفريقيا حيث تستورد الولايات المتحدة احتياجاتها منها بصورة

مستمرة[٧]، يضاف الى ذلك فقد بروز أهمية المحيط الهندي بعد تطوير الولايات المتحدة لصواريخ الغواصات بولارايس التي نشرتها في شمال غرب المحيط الهندي لضرب أهداف حيوية في آسيا الوسطى السوفيتية في حالة الحرب، كما أن القاعدة الأمريكية المسماة دييغو غارسيا DiegoGarcia[*]في وسط المحيط الهندي والتي بدئ بتطويرها والعمل فيها عام ١٩٧٣احتلت أهمية كبيرة في نشر الصواريخ فيها فضلاً عن قيام الولايات المتحدة بإنشاء محطات للاتصال في أستراليا وأثيوبيا ونيوزيلندة لتشكيل شبكة الكترونية للقيام بعمليات عسكرية في المحيط الهندي ولحماية إمدادات النفط عبر المحيط ولأغراض أخرى وجعلها حلقة وصل مركزية في نظام الاتصالات الدفاعية الأمريكية حول العالم عبر الأقمار الصناعية[٨]، وتبرز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المحيط الهندي والخليج العربي بقربهما إلى دول إيران والهند و الباكستان ، حيث احتلت الأخيرة أهمية كبيرة بسبب موقعها الاستراتيجي في ذلك المحيط[٩] .

ولا يخفى أن بعض دول الخليج العربية والدول الساحلية والمتاخمة للمحيط الهندي مثل إيران والباكستان وجنوب أفريقيا و كينيا والصومال وسلطنة عمان و البحرين قد اتبعت سياسات مؤيدة للولايات المتحدة، أما أستراليا فقد دعمت الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي وإن كان محدودا في نهاية ستينات القرن العشرين، وكذلك وثقت أثيوبيا وجنوب أفريقيا علاقاتها مع الولايات المتحدة في القرن العشرين لإقامة قواعد عسكرية ومركز اتصالات مقابل مساعدات عسكرية و اقتصادية مما أسهم كثيراً في دخول بعض قطعات الأسطول السابع الأمريكي إلى المحيط الهندي رغم أن الولايات المتحدة كانت تعد بريطانيا القوة الرئيسة في المنطقة[١٠]. ومما زاد في قلق الولايات المتحدة وشجعها على زيادة تدخلها في المحيط الهندي والخليج العربي ظهور الحركات الوطنية والتحررية في مصر والعراق والنزاع بين طرفي اليمن الشمالي والجنوبي وكذلك في زيمبابوي وموزمبيق وأنغولا في غرب المحيط الهندي والتي كانت حكوماتها موالية للإتحاد السوفيتي السابق ، وكذلك زيادة النشاط البحري السوفيتي في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن السابق[١١] .

أن كل تلك العوامل جعلت الولايات المتحدة تعتقد أن ميزان القوى في الخليج العربي والمحيط الهندي سيتعرض للخلل لصالح الاتحاد السوفيتي الذي يهدف إلى تطويق المنطقتين من وجهة النظر الأمريكية بعد أن أعلنت بريطانيا انسحابها منها وإنهاء التزاماتها العسكرية في عام ١٩٦٨ ومع ذلك فقد استمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول في شرق المحيط الهندي كاستراليا وماليزيا وسنغافورة وغيرها ودول في غربه كأثيوبيا وجنوب أفريقيا، وقد حاولت الأخيرة عقد حلف بحري مع الغرب حيث استجاب لهذا الطلب حلف شمال الأطلسي ووضعت خطط لحماية إمدادات النفط في الخليج العربي عبر طريق رأس الرجاء الصالح وهي الإمدادات التي تستوردها دول أوربا الغربية والولايات المتحدة[١٢] والتي كانت في الوقت نفسه حذرة من النفوذ البحري السوفيتي في المحيط الهندي مما شجعها بعد الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٣ وحرب أوغادين ١٩٧٧–١٩٧٨[*] على تأسيس قوة بحرية متطورة فيه[١٣]، مع العمل

على استخدام مطارات كينيا ودول أخرى مثل الصومال ومصر من قبل الطائرات الأمريكية للتجسس فوق المحيط وكذلك تزويد الصومال بأسلحة دفاعية في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[١٤] .

تشكيل وأهداف قوة التدخل السريع :

سعت الولايات المتحدة لتعزيز استراتيجيتها في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي في بداية السبعينات بإنشاء القواعد العسكرية والحصول على التسهيلات من الدول الحليفة والصديقة في المنطقة وذلك من أجل ضمان استمرار الوجود الدائم والهيمنة على المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية والعسكرية ولاحتواء المحيط الهندي بصفة خاصة الذي فيه موقع انطلاق الصواريخ الاستراتيجية والأسلحة النووية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق[١٥] وترجع أسباب هذا التوجه الأمريكي إلى قيام الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧١ وفشل الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا عسكريا، والحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٣، واستخدام النفط العربي سلاحا للحد من النفوذ الأجنبي في المنطقة.

وقد اندفع بعض المسؤولين الأمريكيين في عهد الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد ١٩٦٩–١٩٧٧ إلى المطالبة بعدم تخفيض إنتاج النفط بصورة كبيرة أو الحد من الأسعار النفطية، كما هددت الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط العربي ردا على مواقف بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية التي هدد ملكها فيصل بن عبد العزيز آل سعود باستخدام النفط العربي سلاحا في المعركة ضد إسرائيل والولايات المتحدة وأوربا الغربية بين عامي ١٩٧٣–١٩٧٤[١٦] .

وبين عامي ١٩٧٣و١٩٧٤ أي بعيد الحرب العربية –الإسرائيلية وتهديد العرب باستخدام النفط سلاحا في المعركة وتدخل الولايات المتحدة والغرب لصالح إسرائيل، اتجه الأمريكيون إلى تعزيز وجودهم المباشر في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي بحجة الدفاع عن مصالحهم في مواجهة التهديدات أو التحديات التي تواجههم، وقد تعزز هذا الاتجاه نتيجة لتدخل الإتحاد السوفيتي في أفغانستان في ٢٤ كانون الأول من العام ١٩٧٩ الذي شجع الولايات المتحدة على تعزيز نفوذها العسكري في المنطقة والذي حمس بعض المسؤولين الأمريكيين لجعل هذا التدخل مسوغا قويا لذلك، فقد حذر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في خطاب له بعد شهر واحد من التدخل السوفيتي في أفغانستان من مغبة سيطرة أي قوة أجنبية على منطقة الخليج العربي، وجاء في نص الخطاب: " أية محاولة تقوم بها أية دولة أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعد بمثابة هجوم على مصالح الولايات المتحدة الحيوية وسنقوم من جانبنا بالتصدي لهذه المحاولة بالسبل الضرورية كافة ومن بينها استخدام القوة العسكرية " [١٧] .

إن الخطاب السالف الذكر صار أساساً لما عرف بعد ذلك بمبدأ كارتر (Carter Doctrine) والذي أعقبه بعد فترة قصيرة إعلان الولايات المتحدة على لسان وزير دفاعها هارولد براون عن تشكيل قوة التدخل السريع في منطقة الخليج العربي والمناطق المتاخمة لها، لضمان تأمين وصول غير متقطع لنفط الخليج

العربي للولايات المتحدة، وهذا يعد عاملا أساسيا في تشكيل تلك القوة التي فتحت قيادتها العامة في قاعدة ماكدويل الجوية بولاية فلوريدا و عين الجنرال بول كيلي Paul Kellyقائداً لها[١٨] .

إن جذور تشكيل قوة التدخل السريع في نهاية السبعينات يمكن ارجاعها إلى التوجيه الرئاسي الأمريكي ذي الرقم ١٨ أو (BD18) الذي صدر في آب عام ١٩٧٣والذي أشار إلى الاستعدادات الأمريكية للتدخل العسكري في الخليج العربي مع التركيز على اعداد جيش أضافي يتحرك بسرعة نحو الخليج ولا يؤثر على الجيش الأمريكي الأساسي[١٩]، وجاء هذا الأمر بعد تسلم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر المسؤولية بوقت قصير والذي تبنى نظرية خوض حرب ونصف حرب[٢٠]، و يبدو أن ذلك كان نتاج أعادة نظر شاملة لمسؤوليات و قدرات الولايات المتحدة الأمنية، وهذا التوجيه في الواقع دعا إلى خلق قوة رد فعل سريع تتألف غالبيتها من تشكيلات المشاة الحقيقية مسنودة بنقل جوي وبحري استراتيجي واسع[٢١] ولذلك فان تشكيل القوة في البداية لم يكن ردا على التدخل السوفيتي في أفغانستان[٢٢] ولكن الإدارة الأمريكية يبدو أنها استغلت الغزو السوفيتي لأفغانستان لإعلان تشكيل تلك القوة.

أن تشكيل قوة التدخل السريع بحد ذاته تجسيد لثلاثة مجاميع أولها: مبادرات التحرك الاستراتيجي التي تهدف إلى زيادة السرعة التي يمكن لقوات الولايات المتحدة أن تنتشر بواسطتها إلى الخليج العربي أو إلى أية مناطق بعيدة اداريا من العالم وتشمل التخطيط للتوسع في قدرات النقل الجوي والنقل البحري وبرنامج للخزن الاحتياطي، وثانيها تتضمن مبادرات تنظيمية منها تأسيس مركز قيادة قوة الواجب المشتركة للتدخل السريع يعهد لها التعرف على الوحدات الأمريكية العسكرية المتمركزة في الولايات المتحدة والتي يمكن نشرها بسرعة، وثالثها المبادرات الدبلوماسية التي يقصد بها تامين حصول الولايات المتحدة في الحالات الطارئة على تسهيلات عسكرية في منطقة الخليج العربي أو المحيط الهندي[٢٣]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مبادرات قوة التدخل السريع تستند إلى افتراضين أولهما ، إن التدخل الفعلي للقوة على الساحل في منطقة الخليج العربي خلال الأزمات لا يحتمل أن تكون هناك مقاومة له وهو ظاهر في طبيعة طائرة النقل الاستراتيجي الجديدة المقترحة (CX) وسفينة التمركز البحري المسبق، وثانيهما أن المفتاح للتدخل العسكري الأمريكي الناجح في المنطقة يقع ليس في القوات الأكبر أو التي يعاد تركيبها بل في إيصال القوات الأمريكية الموجودة فعلا إلى تلك المنطقة بشكل أسرع[٢٤]، وحول تحريك تلك القوة وفعاليتها أكد وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون بقوله: "إن المهم هو القدرة على تحريك قوات إلى المنطقة بأعداد هائلة وقابلية تحرك جيدة وقوة نار تكفي أن تبعد أية طلائع لقوات مناوئة من الوصول إلى أية أهداف حيوية .....وما نحن بحاجة إليه هو قدرة إضافية للنقل وبعض التنظيم"[٢٥]، كما أن التأكيد الأساسي في التخطيط ضمن قوة الواجب المشتركة للتدخل السريع يبدو كأنه منصب على تجنب دخول يقاوم بواسطة إستراتيجية تستند إلى أسبقية واقعية الدخول إلى منطقة ما والتي تتيح للولايات المتحدة بحسب ما يرى الفريق بول كيلي PAUL KELLYقائد قوة الواجب المشتركة لقوات التدخل السريع "بان توصل قوات إلى منطقة ما بسرعة وبغض النظر عن حجمها "[٢٦]، أما روبرت

كومر R. COMMER نائب وزير الدفاع فقد أكد على أن قوات التدخل السريع ليست جديدة ولكن المطلوب أن تعمل بشكل أفضل وأسرع وأن ننتبه إلى شيء أهملناه لعدد من السنيين ألا وهو التحرك الاستراتيجي(٢٧).

وفي الواقع أن مصدر الصراع في مناطق مثل الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر هو مصدر محلي بالدرجة الأولى ينشأ في المنطقة لكون دول المنطقة تمثل أنظمة حساسة تفتقر إلى التنظيم إضافة إلى دور القوى الكبرى في تأجيج ذلك الصراع من أجل مصالحها وعلى حساب طموحات أبناء المنطقة ومصالحهم، وغالبا ما يسوغ التدخل السوفيتي في المحيط الهندي وغيره على أساس حالة الخطر الناجم من امتداد حالة عدم الاستقرار هذه الى الأراضي السوفيتية، وعلى الأساس نفسه فأن حصول الإتحاد السوفيتي على موطئ قدم أمامي يمكن الدفاع عنه في ضوء أمكانية تطويق الاتحاد السوفيتي على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي صار يمتلك أكبر قوة في العالم من حيث السعة الإقليمية(٢٨)، كما أنه يمكن التأكيد على أن أي مستوى من الردع الأمريكي المكشوف إلى حد كبير بمثابة دعوة للاتحاد السوفيتي لاستغلال الفجوة الناجمة عن تحويل أسلحة أو قوات إضافية إلى منطقة الخليج العربي أو المحيط الهندي(٢٩) .

وفي الواقع فأن تشكيل قوة التدخل السريع قد تم أساسا للتدخل السريع في الخليج العربي ولا يمكن عزل ذلك عن المحيط الهندي والبحر الأحمر لدعم أية دولة أو لتأمين باب المندب عند التدخل في البحر الأحمر على سبيل المثال، وقد تواجه قوة التدخل السريع تحديا من جانب الاتحاد السوفيتي وربما جاء ذلك للدفاع عن حليف محلي، وفي مثل هذه الظروف قد تصير المنطقة جزءا من الصراع لتأمين خطوط الاتصال أو لتحديد القوات الموالية للسوفيت، ويجب أن نشير هنا إلى أن الإتحاد السوفيتي يمتلك قوة تعادل قوة التدخل السريع تحتشد في طاشقند، وان وحدات منها قامت بمناورات مشتركة مع قوات اليمن الجنوبي وكذلك تم شحن معدات عسكرية إلى أثيوبيا في عام ١٩٧٨ من مخازن في جنوب الإتحاد السوفيتي(٣٠)، كما أن استخدام قوة التدخل السريع يفترض وجود دعم من إقليم البحر الأحمر وغيره سواء أكان الموقف يضم الإتحاد السوفيتي أم أي طرف آخر، وتتضمن قوة التدخل الفوري لقوة من قاعدة دييغو غارسيا حيث يتم تخزين المعدات والإمدادات ثم نقل أعداد كبيرة من العسكريين ومعداتهم عبر جسر جوي من الولايات المتحدة ، وهذا بطبيعة الحال يتطلب حق استعمال قواعد وتسهيلات من الدول الصديقة للولايات المتحدة فقد تم التوصل إلى اتفاقيات بشأن ذلك مع عدد من الحكومات في المنطقة كمصر والصومال وجيبوتي، وربما توجد قواعد أخرى في عمان وكينيا وكذلك إسرائيل أيضا(٣١) .

ومن الجدير بالذكر أن المسؤولين الأمريكيين اهتموا أكثر بالتطورات في الخليج العربي والمحيط الهندي، كما هددوا باستخدام القوة إذا تعرضت المصالح الأمريكية والأوربية إلى التهديد في المنطقة، وأشاروا كذلك في خطبهم إلى أهمية قوة التدخل السريع فبالإضافة إلى ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الذي أشرنا إليه فان وزير الدفاع الأمريكي جيمي شليزنجر JAMES.R.Schlesinger ووزير الخارجية هنري كيسنجر H. Kissinger أشارا في بعض الخطب إلى تلك التهديدات والتحذيرات مؤكدين على أن

الولايات المتحدة ستستخدم القوة إذا تبين أن العالم مهدد بالاختناق، كما أكد كيسنجر في تصريح له على أنه لا توجد ظروف لن نقدم فيها على استعمال القوة كما أشار الى ضرورة التدخل العسكري في الشرق الأوسط إذا ما تعرض الاقتصاد الأمريكي الى الاختناق[٣٢]. وقد حصر وزير الدفاع الأمريكي مهمة قوة التدخل السريع في السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي إذا قرر العرب حظر النفط العربي عن الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين[٣٣]، أما زبيغتنيو بريزنسكي ZBIENIEW Brezizinskiمستشار الرئيس جيمي كارتر فقد هدد هو الآخر بالتدخل العسكري في حالة تعرض منابع النفط الخليجي للخطر على حد قوله وجاء في تصريحه: " إن بإمكان الولايات المتحدة أن تتدخل عسكريا دون التزام سابق لأوانه على الأسلحة النووية إذا حاول الاتحاد السوفيتي السيطرة على حقول نفط الخليج وبإمكان الولايات المتحدة مجابهة التحدي في غضون أسبوعين بقوات مساوية تقريبا لقوات الآخر فيما لو تهددت مصلحة حيوية في ذلك الجزء من العالم ومن هنا ستحتفظ الولايات المتحدة بحقها "[٣٤].

ويمكن القول إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التطورات السياسية في المنطقة والغزو السوفيتي لأفغانستان في ٢٩ كانون الأول عام ١٩٧٩ والثورة في إيران في الأول من شباط عام ١٩٧٩، فأن الولايات المتحدة بالغت بدرجة كبيرة في التهديدات السوفيتية لمصالحها، كما أنها أرادت أن تظهر من جانب آخر بأن قوتها الموجودة في المنطقة تبدو كافية للدفاع عن مصالحها في الخليج العربي والمحيط الهندي مقارنة بالقدرة السوفيتية المتدهورة نسبيا، وهناك عامل يميز ما تعلق بنوايا السوفيت في المنطقة ويتمثل بالتغيير الحاصل في تداخل القوة ضد الغرب فلقد جّر الغرب في الواقع بتصعيد الموقف لدى حصول مثل هذا التغيير، كما انه خسر القدرة على تعويض ضعفه النسبي في قواته التقليدية على حدود الاتحاد السوفيتي بدءاً من القطب الشمالي ونزولا على امتداد حدود الاتحاد السوفيتي الشرقية والغربية لحين بلوغ ذلك الجزء الواقع إلى الغرب من وسط الطريق الواقع شمال الخليج العربي والذي يهيمن على التخطيط الاستراتيجي، وقد عملت الولايات المتحدة في الماضي على تقويم مثل هذا التردي و ذلك من خلال تفوقها الاستراتيجي، وهذا هو المنظار الذي تنظر من خلاله الإدارة الأمريكية وكذلك مخططوها العسكريون، لذلك لا ينبغي للغرب أن يرضى بالمصدر الذي يحدده الاتحاد السوفيتي في الخليج العربي ومناطق أخرى في المحيط الهندي نظرا لتوافر مجال المناورة[٣٥] .

إن المصالح الاستعمارية ومحاولات الحفاظ عليها والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دفع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الى تطوير مفهوم القوة عندما أكد في خطاب له على مبدأ حماية المصالح الحيوية وعلى ضرورة الدمج بين وجود عسكري أمريكي مباشر والاعتماد على الحلفاء المحليين في المنطقة ،وقد جاء في نص الخطاب الذي أعلنه في عام ١٩٨٠ " إن مواجهة التحديات تتطلب إرادة وطنية وحكمة دبلوماسية وسياسية وتضحية اقتصادية وبالطبع أيضا قدرة عسكرية ويجب علينا أن نتوسل بأفضل ما نملكه بغية الحفاظ على أمن المنطقة ذات الأهمية الفائقة[٣٦] .

ويبدو أن أسباب دمج الوجود الأمريكي مع الاعتماد على الحلفاء كما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي تعود إلى الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي والمحيط الهندي ولوقوع المنطقة في الفناء الخلفي للاتحاد السوفيتي ولاعتبارها المنفذ الأمامي للمياه الدافئة التي يرمي الاتحاد السوفيتي الى الوصول إليها إضافة إلى الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي والمحيط الهندي التي أشرنا إليها في بداية البحث.

هذا ولم يكتفِ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بذلك بل دعم أفكاره بقيامه بتحسين وتطوير قوة التدخل السريع للقيام بعملياتها المطلوبة في الخليج العربي والمحيط الهندي حيث تم إرسال أحدى المدمرات إلى البحر الأحمر ثم عزز الوجود الأمريكي في المحيط الهندي بأربع سفن تابعة للأسطول السابع الأمريكي[٣٧]، هذا وقد حددت ثلاث مناطق لمرابطة قوة التدخل السريع هي: أوربا الغربية والشرق الأقصى والشرق الأوسط، وتنطلق الاستراتيجية الأمريكية من منظور ان هذه المناطق تساعد في سرعة التحرك والانتقال على خط الدفاع الأول ضد أي خطر سوفيتي[٣٨] .

وحين أحالت ادارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ميزانيتها المالية لسنة ١٩٨١إلى الكونجرس طالبت بأموالٍ كبيرة لكي تبادر إلى تطوير طائرات نقل إستراتيجية جديدة إذ كانت كلفة هذا البرنامج تقدر بـ ٦,٦ إلى ١٢ بليون دولار وهي كلفة ما مجموعه ١٣٠-٢٠٠ طائرة، إلا أن الكونجرس خفض من الطلب مع تأكيده على التمركز البحري المسبق المقارن كوسيلة لتعزيز الحركة الاستراتيجية[٣٩]، الأمر الذي انتقدته وحذرت منه بعض الصحف الخليجية ومنها صحيفة الهدف الكويتية حيث كتبت في أحد أعدادها منتقدة الخطوة الأمريكية في تعزيز قواتها في الخليج العربي والمحيط الهندي قائلةً " الخليج ليس بحيرة أمريكية "[٤٠]، وعبر الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير الخارجية الكويتي عن استنكاره للخطط الأمريكية التوسعية التي ترمي لحماية العرب من التدخل السوفيتي قائلا:" نحن لا نخشى أية نشاطات روسية ونحن واثقون من ذلك وليس الكويت فقط بل جميع دول الخليج العربي وأنا لا اعتقد إننا بحاجة إلى من ينقذنا ولا احد يهددنا "[٤١]، وانتقد الوزير الكويتي قرار عمان بالسماح للأمريكان باستخدام المطارات والمنشآت المرفئية قرب مضيق هرمز[٤٢]، كما عبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم دولة الإمارات العربية المتحدة عن رفضه لتأسيس هذه القوة قائلا:" إن هذه القوات ومن خلال اسمها التدخل ، ونحن نرفض أي تدخل في شؤوننا ونحن المسؤولون عن امن المنطقة واستقرارها وهدوئها ولا يحق لأي جهة الادعاء بأنها المسؤولة عن أمننا"[٤٣]، بينما وافقت السعودية على تحليق طائرات الاواكس التابعة للقوة في مجالها الجوي وفوق أراضيها لإمداد الأسطول الأمريكي بالمعلومات تفاديا لتعرض المملكة لأي عدوان سوفيتي أو مواجهة الأزمات الإقليمية التي لا يستطيعون مواجهتها بأنفسهم[٤٤]، وكذلك رحبَ زعيما البحرين وسلطنة عمان ترحيبا شديدا بإنشاء هذه القوة وعدّا الأمر بمثابة تعهد أمريكي صريح لحمايتهم وحماية بلادهم ونفطهم[٤٥].

إن تشكيل قوة التدخل السريع ودفعها بشكل أسرع لمساعدة الجيش الأمريكي صارت من الأفكار المهمة لدى معظم القادة العسكريين الأمريكيين الذين قاموا بدورهم بدعم الرئيس جيمي كارتر في توجهاته، ومن أبرز

مظاهر هذا الدعم تشكيل قيادة متحدة للقوة في عام ١٩٧٩ بقيادة الجنرال بول كيلي Paul Kelly في مشاة البحرية وتم منحه صلاحيات استدعاء قوات حجمها الأقصى (٢٠٠) ألف جندي ومن مختلف الصنوف وصارت قاعدة ماكدويل في ولاية فلوريدا الأمريكية مقرا للقيادة، وقد اقتصرت مهمة الجنرال بول كيلي على التحضير والتخطيط لهذه القوات والإشراف على تدريبها وتجهيزها، وقد أقترح كيلي أن تحصل الولايات المتحدة على استخدام التسهيلات في الخليج العربي وفي المحيط الهندي لان المساعدات اللوجستية أمر مهم في العمليات العسكرية إذ أنها تساعد القوات المنتشرة وتدفع قوة التدخل السريع بشكل أوسع[٤٦]، أما المهمات المبدئية للقيادة فقد حددها الجنرال كيلي بما يأتي:

١- تسريع عملية التسلسل القيادي في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنطقة المحيط الهندي عن طريق توحيد القيادات وتزويدها بصلاحيات تنفيذية رئيسة لا تعلو عليها سوى أوامر الرئيس نفسه.

٢- تحقيق وجود أمريكي دائم في المناطق التي ستعمل فيها قوة التدخل السريع أي الوجود البحري والبري في القاعدة الرئيسة وهي قاعدة دييغو غارسيا مع الاستفادة من التسهيلات في كل من مصر والصومال وكينيا وعمان وإسرائيل.

٣- تكثيف أعمال التدريب والمناورات الدولية بالتنسيق مع القوى الصديقة في المنطقة.

٤- بذل الجهود لتزويد هذه القوة باحتياجاتها في مجال النقل الجوي والبحري ورصد الأموال اللازمة لتطوير إنتاج الأسلحة الجديدة التي يتطلبها مشروع عملياتها المرتقب والعمل على بناء المخازن الاستراتيجية للذخائر وقطع الغياراللازمة[٤٧] .

وقد تم أيضا تشكيل قوة الواجب المشتركة للتدخل السريع في آذار من عام ١٩٨٠ تحت قيادة فريق مشاة البحرية الأمريكية الجنرال بول كيلي لغرض التخطيط لاستخدام القوات المخصصة ثم نشرها للرد على الاحتمالات التي تهدد مصالح الولايات المتحدة على حد تعبير الجنرال كيلي[٤٨] .

إن تشكيلات قوة التدخل السريع تتضمن وحدات ممتازة من القوات البحرية والجوية والمشاة البحرية وكذلك بعض وحدات الجيش الأمريكي وتشكيلات متنوعة من عناصر قتالية وعناصر دعم الخدمة القتالية و(٤) فرق من الجيش الأمريكي إضافة إلى أسراب قتالية تعبوية عديدة من القوات الجوية الأمريكية ، وقد أكد فولتي وارنر V.Warnnerرئيس قيادة الاستعداد الأمريكي قائلاً : " أن نجاح أو فشل التدخل الأمريكي في النقل يتوقف على السرعة التي يمكن فيها نشر الجنود من الولايات المتحدة إلى الخليج العربي" [٤٩] .

أن قوة النظام والتكوين الجديدة لقوة التدخل السريع هما نتاج المنافسة الشديدة بين الأسلحة المختلفة وبخاصة بين الجيش الأمريكي ومشاة البحرية من أجل الهيمنة على أهم المهمات العسكرية الأمريكية في الثمانينات[٥٠]، وبحسب ما يقول فولتي وارنر فأن مستقبل التدخل الناجح لن يظهر حتى عام ١٩٨٥حينما يجعل تحقيق برامج تعزيز الحركة الاستراتيجية التي خططت لها الولايات المتحدة قادرة خلال ٢١ يوماً بأن تولد قوة تكافئ القوة السوفيتية ذات الـ (٨٠) ألف رجل في أفغانستان[٥١].

ولغرض أن تقوم تلك القوات بمهماتها بسهولة واستعداداً لذلك فقد أمرت قيادة قوة التدخل السريع بالقيام بسلسلة من التدريبات العسكرية في صحراء نيفادا الأمريكية عدت من أكثر التدريبات طموحاً لتلك القوة حيث كلفت (٤٥) مليون دولار بعد أن شارك فيها (٤٠) ألف رجل من جميع الصنوف العسكرية الأمريكية إضافة الى عملية تدريبية أخرى قامت بها تلك القوات في مصر سميت بعملية النجم الساطع[٥٢] وكذلك عملية النمر السرية[٥٣] التي قامت بها تلك القوات في عمان[٥٤] .

تطوير قوة التدخل السريع:

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن من الصعب الاستمرار في معاملة منطقة الخليج العربي كمنطقة منفصلة ومنفردة عن القضايا العسكرية في أوربا الجنوبية والبحر المتوسط والمحيط الهندي وذلك بسبب أهمية النفط لمنظومة الدول الصناعية الغربية بأكملها، وأن استقرار منطقة الخليج العربي مرتبط بالاستقلال المستقبلي لأوربا واليابان، ولذلك لوح الأمريكيون كما كشفت تصريحات بعض مسؤوليهم التي نشرتها بعض الدوريات العربية والأجنبية باستخدام القوة العسكرية للدفاع عن المصالح الأمريكية والغربية في الخليج العربي والمحيط الهندي لأهميتها لأمن الولايات المتحدة[٥٥]، ومهما يكن من أمر فإن تلك التصريحات رافقها عزم الولايات المتحدة على تطوير قوة التدخل السريع في منطقة الخليج العربي والمناطق المتاخمة له في حالة الطوارئ وذلك لربط تلك المنطقة أمنيا بها، لذلك جهزت القوة بأسلحة متطورة، وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها ان احتمال تعرض ناقلات النفط عبر مضيق هرمز لهجومات تخريبية تعرقل وصول الإمدادات النفطية للولايات المتحدة وأوربا الغربية[٥٦]، كما كشفت جريدة الغارديان البريطانية في مقال لها الاتجاهات الأمريكية حول تعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي والاهتمام بتطوير قوات التدخل السريع وأكدت الجريدة أيضا على اتجاه الولايات المتحدة للعمل على زيادة مبيعاتها من الأسلحة وزيادة وجودها العسكري في تلك المنطقة، ويبدو أن زيادة الاهتمام الأمريكي بتطوير قوة التدخل السريع جاء رداً على التطور السياسي في علاقات الإتحاد السوفيتي مع اليمن الديمقراطية وتوقيع معاهدة صداقة بينهما فضلاً عن القدرة العسكرية السوفيتية التي صارت تحقق تناميا مستمرا وكذلك اندلاع الثورة الإيرانية في شباط عام ١٩٧٩، والذي يمكن بموجبه أن تتعرض طرق النفط الحيوية في الخليج العربي إلى التهديد عبر مضيق هرمز وعبر المحيط الهندي[٥٧].

إن مدى نجاح وفاعلية قوة التدخل السريع تعتمد في الواقع على عدة أمور من بينها ضمان وجود قوات عسكرية جديدة في المنطقة، لذلك سارعت الولايات المتحدة إلى تأكيد فاعلية القوة وذلك للإفادة منها مستقبلا عن طريق عقد اتفاقية مع سلطنة عمان في ٤ حزيران عام ١٩٨٠ لاستخدام قواعد جوية كقاعدة مصيره وقاعدة صلالة الجوية وقاعدة مسقط الجوية والبحرية وقاعدة تمرين الجوية وقاعدة سيب الجوية والبحرية، وفي ٢٦ حزيران من العام نفسه عقدت اتفاقية أخرى مع كينيا لاستخدام قاعدة مومباسا البحرية وقاعدة نيروبي الجوية وقاعدة ساسيكوي الجوية ، وكذلك عقدت اتفاقية مع الصومال في٢٢ آب عام

١٩٨٠لاستخدام قاعدة مقاديشو الجوية والبحرية وقاعدة بربرة الجوية والبحرية[٥٨]، ومع أن تلك الاتفاقيات لم تعلن ولكنها يمكن أن تتضمن ما يأتي:

١- أن تتمتع الولايات المتحدة بتأمين حصول وقت قياسي ووضع قياسي لإعادة تنظيم القوات.

٢- عدم وجود أية التزامات أمنية أمريكية تجاه البلد المضيف.

٣-منح الولايات المتحدة حقوق استعمال مناسبة .

٤-احتفاظ الحكومة المضيفة بحقوق سيادتها على التسهيلات .

٥-أن تدفع الولايات المتحدة الثمن مقابل الخدمات .

٦-أن تكون هذه الترتيبات سارية لمدة ١٠ سنوات[٥٩] .

هذا وقد أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية وولد ساندروز (w. sandroze) في شهادة له أمام إحدى لجان الكونجرس في ٢٤ آذار عام ١٩٨٠ قائلاً: " إن على الولايات المتحدة أن تمارس سياسة قوية في هذا المجال وذلك بالعمل على تحمل العبء العسكري الرئيس لضمان أمن المنطقة "[٦٠] .

ومن جهة أخرى كانت وجهة نظر الرئيس الأمريكي رونالد ريغانR.Reagan الذي تولى الحكم في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨١-١٩٨٨، بأن منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي لها أهمية كبيرة كما عدهما منطقة إستراتيجية ثالثة إلى جانب الشرق الأقصى وأوربا الغربية[٦١] وقد استمدت رؤية الرئيس ريغان لأهمية هذه المنطقة لاعتبارات استراتيجية واقتصادية وسياسية أشرنا إليها في بداية البحث.

وقد برزت الرغبة الأمريكية بوضوح لتطوير قوة التدخل السريع حيث توضح ذلك من خلال التصريحات التي أدلى بها كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ووزير خارجيته الكسندر هيغ لغرض تقوية الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي والمحيط الهندي ومناطق أخرى تمثل موقعا مهما في صراع القوى الكبرى بما ينسجم مع الأسس التي تحكم سياسة الولايات المتحدة الخارجية مع التصدي للمشاكل التي تعاني منها الولايات المتحدة على الصعيدين الدولي والإقليمي وكذلك الضغط على دول الخليج العربي والمحيط الهندي والدول الأوربية لتحمل مسؤوليتها في الالتزامات الأمنية، لذا جاء في تصريح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في شباط من عام ١٩٨١ما يوضح ذلك بقوله: " أن المطلوب هو وجود بري دائم غير أنه يمكننا القول من الصعوبة الاستمرار في إمداد وصيانة هذه القوة " [٦٢]، غير أن وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ أشار في تصريح له إلى خطورة القوات العسكرية السوفيتية و نشاطها في أفريقيا ، وجاء في تصريحه:" إن العالم اليوم يواجه الولايات المتحدة بثلاثة اتجاهات بارزة أخطرها نمو القوة العسكرية السوفيتية التي أصبحت الآن قادرة على دعم سياسة خارجية امبريالية " [٦٣] وأضاف هيغ إلى قوله: " أن المغامرات السوفيتية في غرب أفريقيا والقرن الإفريقي تبدو منسجمة مع هدف سياسي وتنذر بالسوء وهو تسديد ضربات إلى دول تقع على طرق موارد الغرب الحيوية أو القريبة منها " [٦٤]، كما هدد المسؤول الأمريكي بالرد على

تلك التحديات بإيجاد وضع دفاعي أمريكي يرد الخصوم عن القيام بمغامرات ويستعيد ذلك الوضع الدفاعي ثقة الأصدقاء[٦٥] .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الإتحاد السوفيتي له القوة من الناحية الجغرافية حيث يظهر تفوقه بوضوح في هذا المجال وكذلك في مجال القوة البرية والجوية في المحيط الهندي أما الولايات المتحدة فيظهر تفوقها في مجال الأساطيل البحرية .

أن الوظيفة المعلنة لقوات التدخل السريع هي منع قطع إمدادات النفط من الخليج العربي إلى الغرب وقد يتضمن ذلك احتلال منابع النفط أو حماية القوى الصديقة في أثناء الاضطرابات الداخلية ، وقد يكون أيضا بإمكان تدخل القوى الغربية في شؤون دول الشرق الأوسط للحفاظ على الوضع الراهن أو تأمين مضيق هرمز فقد أكد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في خطاب له عام ١٩٨٠على:" أن تكون قوة التدخل السريع قادرة على صد أية محاولة من جانب قوى خارجية للتحكم في المنطقة " [٦٦]، و قال كارتر في خطاب آخر له: "إن الهدف من إنشاء قوة التدخل السريع هو ضرب أي قوة تهدد المنطقة "[٦٧].

وقد بادر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بعد توليه السلطة مباشرة إلى بناء وتطوير قوة التدخل السريع، فقام بزيادة عدد القوات إلى (٢٠٠) ألف رجل وزودها بالأسلحة المطلوبة، ولغرض موازنة ذلك للمتطلبات العسكرية قامت الإدارة الأمريكية بزيادة حجم القوات في المحيط الهندي إذ صار عدد القطع البحرية الأمريكية ٦٢ قطعة من ضمنها حاملات طائرات و٣ غواصات تعمل بالطاقة النووية[٦٨]، وقد عد هذا أقوى وجود عسكري أمريكي في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية .

<u>نقاط الضعف في قوة التدخل السريع والانتقادات الموجهة لها :</u>

واجهت قوة التدخل السريع انتقادات واسعة من قبل خبراء عسكريين وأعضاء في الكونغرس الأمريكي، وفي الواقع أن أي تدخل عسكري في منطقة الخليج العربي وفي المحيط الهندي يواجه صعوبات كبيرة، وهذه الصعوبات تفرض متطلبا لازما للتدخل الناجح أما الصعوبات فهي إما أن تكون سياسية أو عسكرية، أما السياسية فتتمثل في غياب دول تابعة للولايات المتحدة يعتمد عليها سياسيا وذات قابلية عسكريه في المنطقة التي يمكن أن تكون مساعدتها حيوية في الاحتمالات الكبيرة، أما الصعوبات العسكرية فتشمل الظروف الطبيعية القاسية وعدم وجود قواعد عسكرية وعدم الاستقرار العملي والمادي المنتشر في القوات الأمريكية ذات الأغراض العامة وبخاصة القوات البرية، وكذلك صعوبة الدفاع عن حقول النفط ثم المخاطرة الإستراتيجية التي تكمن في الاعتماد السريع على قوات تدخل قد عهد إلى معظمها الدفاع عن مناطق خارج منطقة الخليج العربي[٦٩] .

و يتوضح الغموض حول تدخل قوات التدخل السريع في التصريحات التي أدلى بها الجنرال بول كيلي قائد هذه القوات فهو يرى: " أن فكرة تشكيل هذه القوات تتطلب إمكانات واسعة لاستخدامها في ردع خصوم الولايات المتحدة فإذا كان هناك صدام رئيس فالمطلوب استخدام قوات من الجيش والأسلحة على اختلافها

وليس الاعتماد على هذه القوات فقط "[٧٠]، ويبدو أن فكرة كيلي لها علاقة قوية في التواجد السوفيتي وغيره في المنطقة لان قوات الاتحاد السوفيتي وغيرها قريبة أكثر الى الخليج العربي من القوات الأمريكية ، وكذلك لأن القوات السوفيتية البرية في شمال وعبر القفقاس ومناطق تركستان العسكرية تحتوي على(٢٤) فرقة زائداً (٦-٥) فرقة نشرت في أفغانستان[٧١]، ولذلك فإن المصاعب الذاتية لإدامة القوات المحمولة جوا والمعزولة عن أية صلة للأصدقاء على البر والمعتمدة على إعادة التموين الجوي قد ثبتت مرات عديدة منذ ولادة القتال المحمول جوا في الأربعينيات من القرن الماضي[٧٢].

ويلاحظ أيضا عدم ملاءمة القوات الأمريكية للتدخل للقتال في المنطقة يتضاعف بقلة القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بخاصة، وهذا يجعل الإبقاء على أي وجود لقوة مهمة على الساحل لأي فترة طويلة من الوقت مستحيلا ولذلك يجب أن يكون هناك تأمين وصول للتسهيلات في تلك المنطقة، وقد أوضحت وزارة الدفاع الأمريكية في بيان لها بهذا الصدد جاء فيه: " أن دعم قوة التدخل إلى الأمام يكون أفضل وتقديمها يكون أسرع بتوفير تسهيلات في المنطقة لاستخدام الولايات المتحدة كما أن الدعم الإداري حاسم لنجاح العملية العسكرية، والولايات المتحدة تفتقر إلى التسهيلات الإدارية التي تحتاجها لدعم العمليات وخاصة أوقات الأزمات، إن تامين الوصول الى تسهيلات محلية للاستعمال الجوي والبحري وتسهيلات الخزن ودعم مؤكد من قبل الدول المضيفة ستساعد كل هذه للتغلب على هذا النقص"[٧٣] .

ومن العقبات الأخرى التي تواجهها قوة التدخل السريع هي أن التدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي والمحيط الهندي يمكن تنفيذه فقط على حساب قدرة ردع ضئيلة في أوربا وفي الشرق الأقصى، وان هذه المخاطر الإستراتيجية الذاتية للتدخل كان يمكن أن تقلل لو أن مجموعة المتطلبات العسكرية الجديدة الواسعة التي فرضت على الولايات المتحدة بواسطة مبادئ كارتر السياسية الأساسية قد صاحبتها زيادات مكافئة لها في مستويات القوات الأمريكية ولم تقدم طلبات لتوسيع مستويات القوات تكفي لبناء دفاع معتمد عليه عن المصالح الأمريكية في الخليج العربي وبدون الحط من شأن المهمات الدفاعية الأمريكية في المناطق الأخرى، فضلاً عن ذلك أن هناك تداخلا بين قوة التدخل السريع ومشاة البحرية الأمريكية المارينز (Marins)، فمن الممكن تقوية مشاة البحرية عوضا عن إنشاء قوة جديدة [٧٤] .

كما أن إدراك وزارة الدفاع الأمريكية بأن القوات البرية ذات الحركة الاستراتيجية لا تملك إلا القليل من قوة المطاولة في ساحة القتال ضد القوى الثقيلة والكاملة الآلية الأمر الذي عد من نقاط الضعف الواضحة في قوة التدخل السريع، إضافة إلى عدم كفاية قدرات الاقتحام للردع والدفاع عن المنطقة و كذلك القيادة المنقسمة التي ضاعف منها انقسام السلطة العسكرية في المحيط الهندي والخليج العربي بين القيادة الأمريكية الأوربية والقيادة الأمريكية في المحيط الهادي لأن القوات المشتركة تتطلب قيادة موحدة لها سلطة التخطيط والإشراف على القوات[٧٥] .

وقد حصل تردد في جلسات الكونجرس الأمريكي المتعلقة برصد الأموال الخاصة بقوة التدخل السريع وأسلحتها المقترحة وتكوينها في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨١ فقد أكد السيناتور كوهين في كلمة له: " أن تعبير قوة التدخل السريع للقوة التي ستعمل في الخليج العربي وفي المحيط الهندي تعبير خاطئ وذلك لأنه لايمكن الدفاع عن تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للعالم العربي بإرسال عدد من الجنود من ولاية كارولينا الأمريكية إلى سلطنة عمان أو المملكة العربية السعودية " [٧٦]، كما دار في الكونجرس نقاش موسع حول بعض الأمور التي تخص الجوانب السياسية والعسكرية لقوة التدخل السريع، منها هل أن الكونجرس يريد قوة التدخل السريع فعلاً و ماهي طريقة تشكيل هذه القوة و أي شكل من أشكال هذه القوة تحتاجه الولايات المتحدة و في أي مناطق العالم تبرز الحاجة إلى مثل هذه القوة، وبصدد ذلك أكد السيناتور غاري هارت على ضرورة استبعاد واستخدام القوة في الخليج العربي والمحيط الهندي، وجاء في تصريحه: " أن الدفاع عن الخليج والمناطق الأخرى يجب أن يعتمد على البحرية وعلى الفيالق التابعة لها وليس على قوة التدخل السريع "[٧٧].

وبالإضافة إلى ما ذكرناه ظهرت اتجاهات داخل بعض اللجان في الكونجرس منها ضرورة وقف الاعتمادات المالية المتعلقة بتطوير قوة التدخل السريع، فقد عمدت لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى تقليص المبالغ المرصودة لبرامج تسليح القوة التي وافقت عليها لجنة المخصصات الدفاعية التابعة لمجلس النواب، وقد وجهت من جهة أخرى عدة انتقادات لعملية تشكيل القوة وأبرزت نقاط الضعف فيها وجهها بعض المسؤولين العسكريين الأمريكيين والمختصين بالشؤون الإستراتيجية، فوزير الدفاع الأمريكي واينبرغر أكد في تصريح له على عدم جدوى فاعلية القوة في حالة حدوث غزو سوفيتي لآبار النفط في الخليج العربي بسبب الوقت الذي يتخذه نقل القوات من الولايات المتحدة جوا وهدد كذلك بالرد العسكري، وجاء في تصريح له: " أن الولايات المتحدة تحتفظ بحرية الرد في حالة وقوع اعتداء سوفيتي على آبار النفط وأن هذا الرد قد يتناول الأساطيل السوفيتية في كل أنحاء العالم وأنه من الممكن أن تضطر الولايات المتحدة إلى الدخول في مواجهة عمودية أو أفقية على هجوم سوفيتي على آبار النفط في الشرق الأدنى" [٧٨]، أما وليم بري William Perry نائب وزير الدفاع الأمريكي لشؤون البحوث والتطوير فقد أشار إلى أن : " المشكلة المتعبة هي كيف نوفق بين تعزيز حلف شمال الأطلسي وبين التعزيزات العسكرية في الخليج العربي في نفس الوقت أن هذه هي المشكلة "[٧٩]، غير إن رئيس أركان الجيش الأمريكي ادوارد مير Edward Meyer انتقد مستوى القوات الأمريكية و ربط ذلك بحلف شمال الأطلسي وذلك بقوله: " أن مستويات القوة الأمريكية ليست كافية لصد هجوم سوفيتي في الخليج العربي بدون تعريض الالتزامات الأمريكية في حلف شمال الأطلسي إلى الخطر"[٨٠].

وحول فاعلية القوة البحرية الأمريكية أشار قائد العمليات البحرية توماس هيوارد T.Hayward إلى: " أن القوة البحرية ذات المحيط ونصف الولايات المتحدة لا يمكن لها أن تواجه مهمات الثلاث محيطات

المفروضة عليها من قبل مبادئ كارتر السياسية الأساسية "[٨١] ، بينما ذهب روبرت كومر نائب وزير الدفاع في عام ١٩٨٠ الى أبعد من ذلك عندما كشف عن مدى أمكانية تعرض المحيط الهندي للتهديدات الخارجية والحاجة إلى قوة أكثر فاعلية وذلك بقوله: " أن التهديدات الأكثر إلحاحاً للاستقرار في منطقة المحيط الهندي ليس هجوما سوفيتيا ظاهرا بل أنه عدم الاستقرار الداخلي والانقلابات وحوادث التهم والتدمير "[٨٢] .

ومن الانتقادات الأخرى التي وجهت لقوة التدخل السريع ما صرح به وزير الطاقة الأمريكي جيمس شليسنجر حول مشروع القوة فوصفها: " بأنها بطيئة لا يمكن الاعتماد عليها دائما في مواجهة الأخطار" [٨٣] وأضاف قائلا: " أن قوة التدخل السريع غير قادرة على التدخل ولا هي سريعة والمقترحات بشأنها هي حبر على ورق "[٨٤] كما أقترح من أجل القضاء على عيوب القوة بوضع مجموعة من الأولويات والأهداف المحددة والواضحة والمباشرة في العمل على تنفيذها، وأن على الولايات المتحدة أن تحتفظ على الدوام بقدرة مستمرة ودائمة حينما تدعو الحاجة وهي متوافرة أصلا في قوات الولايات المتحدة كما شدد المسؤول الأمريكي على ضرورة تزويد القيادة العسكرية بالقرارات السياسية الواضحة والجريئة لأن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى شعارات وقيادات جديدة تزيد من تعقيد وتشابك الصلاحيات داخل القوات المسلحة[٨٥]، في حين عد نائب وزير الخارجية الأمريكية للشؤون والسياسة ديفيد نيوسوم David Newsaome تشكيل قوة التدخل السريع أمراً متسرعا وأن أي عملية سوفيتية في الخليج العربي أو المحيط الهندي تثير مشاكل لوجستية ضخمة وأن قوة التدخل السريع غير قادرة على تلافي الأخطار[٨٦] بينما أعتقد تشارلز براي T.Bray نائب مدير وكالة الاتصالات الدولية ومن منفذي سياسة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، أن الرئيس كارتر كان قد تعجل في إعلان تشكيل قوة التدخل السريع لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة وهي غير فعالة دون أن يسبق ذلك تشكيل للقوى الدينية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية العاملة في المنطقة[٨٧] .

ومن الجدير بالذكر أن منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي نراها من جانب آخر بعيدة عن الولايات المتحدة فهي تبعد عن مسرح العمليات بـ(٧)آلاف ميل تقريبا عن مركزها، ولذلك فأن العواقب غير المواتية الخاصة بالعمليات للبعد الإداري للخليج العربي والمحيط الهندي ستزداد تعقيدا في الاحتمالات التي تتطلب زج قوات برية كبيرة على الساحل كما أن القوات البحرية الموجهة على البر يمكنها البقاء لزمن غير محدود ولكن بكلفة عالية والقوات الجوية التعبوية هي الأخرى تنطلق من قواعد برية لايمكن تحريكها بسرعة من الولايات المتحدة الى منطقة الخليج العربي إلا إذا جهزت بتموين وقود جوي مناسب، كما تحتاج القوات البرمائية لمشاة البحرية الأمريكية المنتشرة في غرب المحيط الهادي الى أكثر من أسبوعين بعد إقلاعها لكي تصل الأهداف في داخل الخليج العربي، ولكن القوات البرية الكبيرة وبخاصة التشكيلات المدرعة لا يمكن تحريكها بسرعة عن طريق الجو أو البحر بل تحتاج الى أكثر من شهر[٨٨] .

ان تلك الاعتبارات دفعت بعض العسكريين الأمريكيين إلى الاعتقاد بأن التوازن العسكري يميل إلى جانب الطرف الذي يحتاج إلى وقت أقل لكي يحرك قواته إلى منطقة النزاع وهذا ما حصل فعلا في أفغانستان وما

تسعى إليه الولايات المتحدة من أجل الإبقاء على حالة من التوازن يرافقه دعم للنظم السياسية الموالية وتوطيد المصالح المشتركة وقد أثبتت عملية النجم الساطع لقوة التدخل السريع وهي المناورات التي قامت به الولايات المتحدة في مصر في عام ١٩٨١ صحة مخاوف وزارة الدفاع الأمريكية المتعلقة بقدرة وفاعلية القوة لأنها عدت عملية بعيدة عن الهدف الأمريكي الذي يشكل أمامه مبدآ التدخل في الخليج العربي والمحيط الهندي، إذ إن الهدف يتضمن قدرة الولايات المتحدة على تركيز قوة بحجم لواء ثم القدرة بعد ٣٠ يوما على تركيز فرقتين مدرعتين، لكن القدرة الأمريكية لا تتعدى سوى كتيبة واحدة خلال فترة محدودة جدا وقد أكد الجنرال بول كيلي بعد إجراء هذه المناورة في كلمة له: "أن قدرة الولايات المتحدة لتهيئة الأجواء من أجل ممارسة قوة التدخل السريع لعملها بالسرعة المطلوبة محدودة"[٨٩] كما أشار كيلي إلى مستوى النقل الجوي وأثره في فعاليات قوة التدخل السريع بقوله: " أن الولايات المتحدة لا تمتلك طائرات النقل الجوي والبحري الكافية لتمكين قوات التدخل السريع من تنفيذ مهماتها على الشكل المطلوب قبل عام ١٩٨٥ على اقل تقدير"[٩٠] .

وقد ازداد القلق الأمريكي وظهرت ردود فعل على النطاق العملي بعد تزايد الانتقادات لقوات التدخل السريع وتبيان نقاط ضعفها مما دفع الولايات المتحدة للحصول على قواعد عسكرية دائمة لها في منطقة الخليج العربي وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها وقد حصلت على بعض القواعد الدائمة كم أشرنا في سياق البحث، وذلك من أجل الحد من اختلال التوازن بين قوة التدخل السريع وقوات الاتحاد السوفيتي المرابطة على حدوده الجنوبية كما أثر القلق على المسؤولين الأمريكيين مما جعلهم يندفعون أكثر إلى تحديث الأسلحة النووية وإصدار قرار بالعمل على إنتاج القنبلة " النيوترونية" [٩١]، وعكست الانتقادات مدى قلق بعض المسؤولين الأمريكيين والغموض لدى الأوساط القيادية الأمريكية وعدم القدرة على تقديم صورة واضحة عن مشروع قوة التدخل السريع والعلاقة بين هذه القوة والقوات البحرية الأمريكية أو مدى فاعلية الفصل بين تلك القوات، ومما زاد في القلق ظهور عوائق عسكرية ولوجستية تلعب دورا مهما في إضعاف فعالية القوات وكيفية تموينها، ومن أبرز هذه العوائق عدم فاعلية بعض القواعد العسكرية كقاعدة دييغو غارسيا الأمريكية في وسط المحيط الهندي والبعيدة عن الخليج العربي والتي تقع حوالي (٢٥٠٠) ميل من مضيق هرمز، كما أن بعض الدول في المنطقة لا تريد بشكل مؤكد جدا أية ترتيبات أمنية رسمية مع الولايات المتحدة على حد قول نائب وزير الدفاع الأمريكي روبرت كرومر[٩٢]، و الأبعد من ذلك فأن كثيرا من دول الخليج العربي تعد الدعم الأمريكي لإسرائيل التهديد الأكبر لأمن العالم العربي من توقع أفغانستان جديدة في شبه الجزيرة العربية، وشك بعضهم كذلك بأن الولايات المتحدة تريد امتلاك حقول النفط في شبه الجزيرة العربية في الوقت الذي تؤكد فيه سلطنة عمان للولايات المتحدة بأن لها الخيار في أن تقول نعم للتسهيلات العسكرية أولا[٩٣] .

أما مشكلة النقل والتموين فهي من المشاكل الكبرى ونقصد بها كيفية نقل قوة التدخل السريع وهي قوة كبيرة مزودة بأعتدة ثقيلة من الولايات المتحدة الى منطقة الخليج العربي وغيرها لكي تقوم بتنفيذ واجباتها بالشكل المطلوب، ويقدم جيفري ريكورد[٩٤] بعض الحلول لمعالجة بعض نقاط الضعف في قوة التدخل

السريع، أبرزها نقل مهمة قوة التدخل إلى مشاة البحرية الأمريكية التي تعد المستودع الوحيد لقدرات الهجوم البرمائي الأمريكية وإنشاء قيادة موحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي وزيادة قابلية الحركة الإستراتيجية وخاصة التمركز البحري المسبق وزيادة قابلية التحرك التعبوي واعتماد أسلوب حرب المناورة أو الحرب الخاطفة، والمناورة تعني التحريك والعمل بشكل ثابت وسرعة أكبر من العدو وأخيرا زيادة قدرات الاقتحام[٩٥] .

ويبدو أيضا أن قوة التدخل السريع قد تكون من جهة أخرى عاملا مساعدا في استقرار الأنظمة الموالية والصديقة للولايات المتحدة والدول الغربية في حالة الثورات والحروب الأهلية ولكنها ليست قادرة تماما على تحقيق الهدف الذي شكلت من أجله، أن قوة التدخل السريع ليست سوى تعبير عن النزعة العسكرية العدوانية الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط ومحاولة للتصدي للحركات الوطنية التي تعتبرها مصدر خطر أساسي على النظام الدولي القائم وتلك النزعة العدوانية موجهة أيضا ضد الأمة العربية والنفط الذي هو أهم ثرواتها تحت شعار حماية الأمن القومي الأمريكي وحماية المصالح الحيوية للعالم الغربي.

وليس بوسعنا هنا إلا القول إن الولايات المتحدة لم تعد النظر في مسالة تطوير قوة التدخل السريع بسبب العوائق التي تواجهها تلك القوة بل أغفلت الإدارة الأمريكية الجدل واستبدلت ذلك بالقيام ببعض الإجراءات التي ترى أنها ملائمة لتطوير القوة بزيادة أعدادها كما وأن هناك مسألة مهمة تشكل جزءاً كبيراً من مشكلة القوة وهي الغموض في القيادة في قاعدة ماكدويل الجوية في ولاية فلوريدا الأمريكية[٩٦] إذ ليس هناك قيادة أمريكية موحدة بل أن مسؤولية الخليج العربي والمناطق المجاورة عهدت الى القيادة الأمريكية الأوربية وبقي المحيط الهندي ضمن مسؤولية القيادة الأمريكية في المحيط الهادي ولا يخفى أن للقيادة والسيطرة أهمية كبيرة في تقييم فرص النجاح.

إن أول رد فعل تجاه تلك الانتقادات ونقاط الضعف في قوة التدخل السريع جاء من قبل وزير الدفاع الأمريكي واينبرغر الذي تضمن نقل مقر القوة إلى بلجيكا ووضعها بإدارة الجنرال فولن وارنر V.Warnner وقد تكونت القوة من التشكيلات الآتية:

أولا - <u>الجيش</u> :

الفرقة (٨٢) المحمولة جوا ومقرها في براج في شمال ولاية كارولينا وتتألف من (١٧) ألف رجل.
الفرقة (١٠١) المحمولة جوا بطائرات الهليوكوبتر ومقرها في كامبل وتتألف من (١٨) ألف رجل.
اللواء المدرع السادس ومقره في تكساس ويتألف من (٢٥٠٠) رجل منقول بطائرات الهيلوكوبتر.
الفرقة (١٤) مشاة آلي ومقرها في ستيوارت في جورجيا وتتألف من (١١) ألف رجل .

ثانيا – <u>مشاة البحرية :</u>

اللواء البرمائي السابع ومقره في بالمسما في كاليفورنيا يتألف من (١١) ألف رجل و (١٧) سفينة مهيأة مسبقا في قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي مزودة بالمؤن تكفي لمدة (٣٠) يوما لمشاة البحرية والقوة الجوية

ومزودة أيضا بعتاد الجيش والقوة الجوية مزودة بـ(٤٤) مليون غالون وقود وبـ(٩١)مليون غالون ماء للشرب ومزودة بمؤن وإمدادات أخرى [٩٧] .

ثالثاً – <u>القوة الجوية وتتألف من خمسة أجنحة تعبوية وتضم :</u>

(٧٢) طائرة مقاتلة من نوع أف(١٥) .

(١٤٤) طائرة قاصفة نوع أف(١١١) .

(٧٢) طائرة قاذفة قنابل – مقاتلة نوع أف(٤) .

(٨٥) طائرة ضد الدبابات نوع أي(١٠)[٩٨] .

هذا وقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً لزيادة قدرات الاقتحام لأن لكل قوة تدخل أمريكية ذات اعتبار في الخليج العربي يجب أن تكون لها قدرة اقتحام كبيرة غير أن المستوى المطلوب للسفن البرمائية الأمريكية هو أقل من نصف المتطلبات المخطط لها والمعينة من قبل رؤساء قوات الأركان الأمريكية المشتركة ويلاحظ أن وجود بعض السفن الأمريكية القتالية المتطورة في المحيط الهندي بقدرتها الهائلة والظاهرة على التدمير يسهم بقوة في عملية الردع .

وفي عام ١٩٨٣ ظهرت تحولات جديدة فيما يتعلق بتطوير قوة التدخل السريع إذ تم تحويل القوة إلى قيادة جديدة وهي القيادة المركزية للولايات المتحدة وهذه القيادة مسؤولة عن حماية المصالح الأمريكية ومصالح دول عديدة تمتد من المغرب إلى باكستان وتضم البحر الأحمر أيضاً وهناك بعض الإحصائيات تشير إلى ازدياد عدد أفراد القوة إلى (٤٠٠) ألف رجل إضافة إلى ما يقرب من (١٠٠) ألف رجل من الاحتياطيين لدعوتهم وقت الحاجة لدعم القوة البشرية[٩٩]، كما قررت وزارة الدفاع الأمريكية تشكيل قوة جديدة مسؤولة عن جنوب غرب آسيا تكلف بقيادة قوة التدخل السريع مقرها قاعدة بربرة في الصومال مع إنشاء شبكة من القواعد الجوية والبحرية تحيط منطقة المحيط الهندي وجميع بواباته وذلك لكي تتمكن قوة التدخل السريع من التمركز فيها مع تخصيص طائرات نقل كبيرة و قادرة على الطيران لمسافات بعيدة و بالسرعة الممكنة اضافة الى وجود سفن تتمكن من نقل وحدات مشاة ميكانيكية إلى سواحل المحيط الهندي بمدة لا تقل عن ثلاثة أسابيع بين الولايات المتحدة والمحيط الهندي[١٠٠] .

يضاف إلى ما سبق إن الإدارة الأمريكية قررت إدخال قوة التدخل السريع التي سمتها القيادة المركزية Central Commanderضمن حلف شمال الأطلسي من أجل تطوير الحلف وقد صممت أدارة الرئيس رونالد ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر خلال زيارتها للولايات المتحدة في بداية عام ١٩٨٣على إشراك بريطانيا في هذه القوة وجعلها قوة متعددة الجنسيات لحماية المصالح المشتركة لدول حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي وفي المحيط الهندي[١٠١] .

وفي عام ١٩٨٧ بدأت إدارة الرئيس الأمريكي ريغان تتبنى سياسية التدخل الفاعلActive intervention أو ما يسمى بحرب الناقلات (Tankers War)من خلال القيام بأعمال عسكرية قوية رادعة ضد إيران

تمثلت بضرب وتدمير وإغراق بعض السفن الحربية والقوارب وناقلات النفط الإيرانية وهو تطور جديد في عمل تلك القوات في المنطقة لكنه ربما أسهم – فضلا عن أسباب أخرى – إلى الإسراع بوقف الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨ (١٠٢).

أن قوة التدخل السريع لا تتعدى في أهدافها سوى إجبار وتعويد القوى الدولية ومنها الدول العربية وبشكل خاص الدول الخليجية على القبول بالأمر الواقع بوجود هذه القوة في مناطقها المحددة إضافة إلى كونها عملية جس النبض للإتحاد السوفيتي وردود فعله والقبول بالوجود الأمريكي في المنطقة ومن أجل تعزيز السياسة الأمريكية والتلويح لدول منطقة الخليج العربي والدول المطلة على المحيط الهندي بان هدف الوجود الأمريكي هو الحفاظ على الاستقرار والأمن وكذلك العمل على حماية أمن إسرائيل ومستقبلها السياسي .

وإذا استمر مفهوم قوة التدخل السريع يتمتع بهذا النوع من الأهمية فإن معظم سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتجه الى المحافظة على حق استعمال التسهيلات والقواعد العسكرية الموزعة جغرافيا في مناطق الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي .

الخاتمـــة :

يسعى الباحثان في ختام هذا البحث أن يستخلصا أبرز النتائج التي توصلا إليها وكما يأتي:

١- لقد توضح مدى صحة الافتراضات الأمريكية والتأثيرات المحتملة لسياساتها بعيدة المدى من تشكيل قوة التدخل السريع وكذلك في بعض التصريحات وليس جميعها في بعض الأحيان في التمييز بين نوايا السوفيت وقدراتهم في المنطقة ولا يمكن الاعتقاد دائما بأن المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي وفي المحيط الهندي معرضة للتهديد الخارجي وهناك مبالغات بصدد ذلك .

٢- لقد حصلت بعض التطورات العملية على قوة الانتشار السريع بتحويلها الى قيادة مركزية وهذه التغييرات تعكس في الواقع النصائح والاقتراحات التي قدمها العسكريون الأمريكيون في تخميناتهم الإستراتيجية كما عكس ذلك الاستنتاجات المدروسة في بعض لجان الكونجرس الأمريكي.

٣- أرادت الولايات المتحدة من إدخال قوات التدخل السريع في حلف شمال الأطلسي إن تصور أنها قوة رادعة للسوفيت في أوربا وفي الولايات المتحدة وقوة فاعلة في كل أنحاء العالم وأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي يمكن أن توازن قوة الاتحاد السوفيتي .

٤- أرادت الولايات المتحدة من تشكيل القوة أن يكون هناك توازن عسكري على أقل تقدير محلي يمكن القوة في الخليج العربي وفي المحيط الهندي أن تحافظ على استمرارية الأوضاع المحيطة في الخليج العربي والمحيط الهندي وأن تهتم بأصدقائها وحلفائها الموثوق بهم وما المناورات العسكرية للقوة إلا تأكيد على توجه الولايات المتحدة على المصالح الأمنية الأمريكية بالدرجة الأولى وأن تزيد من تأثير الجهد الاستراتيجي في المنطقة وربط الولايات المتحدة بالمنطقة بقوة أكثر لأنها تخوفت من زحف سوفيتي نحو شرق الخليج العربي

بعد الغزو الشيوعي لأفغانستان في عام١٩٧٩وأحداث القرن الأفريقي والثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ على أن تظهر تأثيرات سلبية على التوازن الإستراتيجي في المنطقة وخوفا من الإساءة الى الجهود الأمريكية المبذولة لاحتواء النفوذ السوفيتي على كثير من سواحل المحيط الهندي .

٥- إن جهود الولايات المتحدة تتعلق بالرهانات الإستراتيجية في الخليج العربي والمحيط الهندي أي محاولة السيطرة على النقاط الإستراتيجية في الخليج العربي والمحيط الهندي وخطوط الاتصالات البحرية والثروة النفطية العربية في المستقبل المنظور ويجب النظر كذلك إلى مسألة القدرة على استيعاب الاتجاهات السياسية في المنطقة على أساس كونها دعامة رئيسة للتنافس الاستعماري في المنطقة .

٦- أن دول الخليج العربي عدا عمان والبحرين رفضت فكرة التدخل العسكري الأمريكي السريع واستخدام القوة للتدخل الأمريكي المباشر خوفا من تدخل قوى أخرى ورأت تلك الأقطار ضرورة أتباع سياسة تقوم على التوازن واللجوء الى الخيار الدبلوماسي والسياسي لحل المشاكل، كما التزمت الدول الخليجية النفطية الصمت حيال أعطاء عمان والبحرين ومصر والصومال وكينيا تسهيلات عسكرية لقوة التدخل السريع في ضوء إبعاد أي خلل في توازن القوى الإقليمي لصالح إسرائيل وتزايد حجم الوجود العسكري الأمريكي والسوفيتي في المنطقة.

٧- أن الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تهدف في الواقع لدمج قضايا الأمن في الخليج العربي والمحيط الهندي في إطار الأمن الجماعي الدولي لان المنطقة صارت على قائمة الأولويات الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة القوة السوفيتية في منطقة جنوب غرب آسيا التي عدها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان نقطة الدفاع في النظام الأمني الغربي .

٨- إن الدول الأوربية شككت في مدى قابليتها للمشاركة في إطار قوة التدخل السريع الأمريكية لأنها تعجز بوضعها عن مواجهة القوات السوفيتية في الخليج العربي والمحيط الهندي غير إن الولايات المتحدة اقترحت تشكيل قوات خاصة مشتركة للدول الأوربية للتدخل في حالة تعرض الإمدادات النفطية للخطر وعدم الاعتماد على الولايات المتحدة في المسائل الدفاعية و إذا لم تشارك الدول الأوربية في إطار قوة التدخل السريع فعليها أن تتحمل أعباءً مالية وعسكرية واستخدام قوة التدخل السريع في القواعد العسكرية التابعة لها .

٩- من أهداف الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة بإنشاء قوة التدخل السريع تحقيق الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي وعلى حلفاء الولايات المتحدة ولتحقيق السلطة الجيوسياسية لعقود قادمة ومن الأدلة المعاصرة على ذلك التدخل العسكري في العراق وأفغانستان والبدء بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير .

١٠- تولد اتجاهان إزاء تدخل قوات التدخل السريع: الأول تحالف مع الولايات المتحدة من خلال معاهدات الدفاع المشترك وأعطاها القواعد والتسهيلات، والثاني فضل الابتعاد عن واشنطن وتنويع الخيارات بهدف إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.

الهوامش و المصادر :

١- للمزيد ينظر : حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي ، بغداد ،١٩٨٣،ص٧٥ ، وينظر : أحمد الخواص وباري كوهين ، دراسة كيسنجر حول أفريقيا الجنوبية ، بيروت ، د.ت ص٨٥-٨٧ وينظر أيضاً :

٢- للمزيد ينظر: زهير شكر، السياسة Gordon Murray , Conflict in The Arab Gulf , London ,1981 , P.13 الأمريكية في الخليج العربي ، بيروت ،١٩٨٢ ، ص٢٣، وينظر : تفصيلات مهمة في ،جمال عامر مخلف ، المصالح الاقتصادية الغربية في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة أجيزت في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص٩٢ وما تلاها ، وينظر :الخليج العربي ، مجلة ، المجلد١٧ ، العدد الأول ، إصدارات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٥ ، ص٢٣ ، وينظر أيضاً : سعد الدين إبراهيم ، كيسنجر وصراع الشرق الأوسط، بيروت ، ١٩٧٥، ص١٤٣ .

٣- أعلن الرئيس نيكسون مبدأه في شهر حزيران وذلك حينما توقف في جزيرة جوام الأمريكية في المحيط الهادئ وهو في طريقه إلى فيتنام لذا عرف هذا المبدأ بمبدأ جوام أو سياسة الفتنمة Gwam Doctrine و الذي أكد فيه على تعهد أمريكا بتأكيد استعدادها للبقاء على التزاماتها تجاه البلدان المتحالفة معها إذا ما تهدد أمنها للخطر من دون إشراك القوات الأمريكية في المعارك بشكل مباشر ، للمزيد ينظر : زهير شكر ، المصدر السابق ، ص٩ ، وينظر أيضاً : William Stivers , American's Confrontation With Revolutionary Change In The Middle East 1948 – 1983, P.62.

٤- أعلن كارتر عن مبدئه من خلال رسالة وجهها إلى الكونغرس ولكنه قبل أن يعلنه ركز على نقاط عديدة منها ، خطورة التحديات التي تواجهها أمريكا نتيجة الغزو السوفيتي لأفغانستان وخطورة ذلك على المصالح الأمريكية في الخليج العربي والاستقرار في آسيا الوسطى وكذلك حركة النفط العالمية ، للمزيد ينظر : Zbigniew Breziniski , Power and Principle Memories Of The National Security Adviser , 1977-1981 , (New York : Farrar , 1983 , P.443 .

٥- ينظر : زهير شكر ، المصدر السابق ، ص٩ .

٦- ينظر : جورج شولتز ، مذكرات جورج شولتز ، اضطراب ونصر ، ترجمة ، محمد دبور وآخرون ، مراجعة علي رمان ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص١٤٧ ، وينظر : محمود محمد الطناحي ، الولايات المتحدة والخليج العربي ١٩٧١-١٩٩٠ ، دراسة تاريخية سياسية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص١٩٢ ، وينظر أيضاً : أ.إ.اوسيبوف ، الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية في السبعينات وبداية الثمانينات ، ترجمه عن الروسية ، محمود شفيق الشعبان ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ص١٥٩ .

٧- ينظر : لاري باون وايان كلارك ، المحيط الهندي في السياسات الدولية ، ترجمة ، جلال محمد مهدي ، البصرة ، ١٩٩١ ، ص١٣٢ .

(*) وهي من اكبر جزر ارخبيل تشاجوس في المحيط الهندي حيث يبلغ طولها ١٥ ميل وعرضها ما يقارب ربع ميل وتبعد عن مضيق هرمز بمسافة ٢٢٨٠ ميلاً وتشكل نقطة ارتكاز في نظام النقل والتموين للقوات الامريكية المرابطة في الشرق الاوسط لذا فهي مفتاح الطريق لمضيق هرمز ومنه إلى الخليج العربي ، للمزيد ينظر : عبد الرحمن النعيمي ، الصراح على الخليج العربي ، المركز العربي للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٢٠٠ .

٨- للمزيد ينظر: P. Towle , Naval Power On The Indian Ocean , Threats , Bluff and Fantasies , Ganbera , 1979 , P.12ff ..

٩- للمزيد ينظر : Devendra , Kaushik ,The Indian Ocean , Lowardsapeace Zone , Delhi , 1970 , p.132. ١٠- ينظر : الطناحي ، المصدر السابق ، ص١٨٥ وما تلاها .

١١- كذلك ضعف دول الخليج العربي وعدم قدرتها على المقاومة وكثرة مشاكل الحدود فيما بينها ، فضلاً عن الفراغ الناتج عن سقوط نظام شاه ايران الموالي للغرب ، ينظر : المصدر نفسه ، ص١٨٤ ، وينظر أيضاً :أ.إ .أويسبوف ، المصدر السابق، ص ص١٤٥-١٥٠ .

١٢- ينظر : الخليج العربي ، مجلة ، العدد الأول ، المجلد ١٧ ، ص٣٣ .

(*) الحرب التي جرت بين الصومال واثيوبيا حول اقليم اوغادين او اوغادينيا المتنازع عليه بين الدولتين حيث تدخلت الولايات المتحدة لدعم أثيوبيا في هذا النزاع .

١٣- للمزيد ينظر: R.M. Burrel A.J .Coutrel , The Arabian Peninsula and the Indian Ocean , New York ,1972, P.42 f، وينظر أيضاً :احمد الخواص وباري كوهن ، المصدر السابق ، ص٨٧ .

١٤- ينظر : النعيمي ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

١٥- انتهجت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إستراتيجية الرد الشامل لمواجهة النفوذ الشيوعي ثم إستراتيجية الرد المرن أثناء الحرب الباردة وبعدها ثم تبعها مبدأ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ١٩٦٩-١٩٧٢ الذي عهد فيه إلى الدول الصديقة مهمة الدفاع عن نفسها مع تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي لها وتحولت بذلك الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء إلى المشاركة الإقليمية الفعالة ثم مزج الرئيس الأمريكي جيمي كارتر١٩٧٧-١٩٨٠بين إستراتيجية المشاركة الإقليمية وإستراتيجية الاحتواء التي وطدها بعد ذلك الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ١٩٨٠-١٩٨٨، للمزيد ينظر: Monoranjan , Bezboruah , U.S.Strategy in the Indian Ocean ,The International Response .U.S.A ,1977,PP.35 FF, ،وينظر: Joseph D-Douglass and A Moretta .M.Hoober ,Soviet Strategic for a nuclear War 1979 , P.12,وينظر ايضاً : شوقي إبراهيم الالوسي ،الصراع الدولي في المحيط الهندي وأثره على أمن الخليج العربي ، بيروت ،١٩٨١ ، ص١٥٦ .

١٦- ينظر التصريحات في : U.S Congress , U.S interested and Politics toward The Arab Gulf , 1980 , P.846 .، وينظر: H-Kissinger , Years of Upheaval , U.S.A , 1982 , P.12 ، وينظر : V.Aspterrian and Others , The Soviet Invasion of Afghanistan , U.S.A , 1980 , P.49 وينظر أيضاً : The New York Times , October 22 , 1979 . ١٧- ينظر: A.M. Fareed (ed.) Oil and Security in The Arabian Gulf , London , 1981, P.34 .

١٨- للمزيد ينظر : سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية ، بيروت ،١٩٩٣ ، ص٤٠ .

١٩- ينظر : الطناحي ، المصدر السابق ، ص١٨٦ .

٢٠- إستراتيجية خوض حرب ونصف حرب تعني إمكانية خوض أمريكا حرباً في أوربا ضد قوات حلف وارشو وحرباً أخرى محدودة ليست بحجم الأولى في مناطق أخرى من العالم من ضمنها منطقة الخليج العربي لمواجهة التحركات الروسية هناك ، للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص١٨٥ .

٢١- ينظر : جيفري ريكورد ، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ،١٩٨٣ ، ص٨٤ ، وجيفري ريكورد باحث أمريكي في معهد السياسة الخارجية في واشنطن وله مكانة متقدمة لدى صانعي القرار السياسي في أدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وهو من المؤيدين للسياسة الاستعمارية الأمريكية في الشرق الأوسط .

٢٢- ينظر : المصدر نفسه ، ص٧٩ ، وينظر أيضاً :ادواردريس ، التوسع الأمريكي في الخليج العربي ، ترجمة موفق الدليمي ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩ ، ص١٤ .

٢٣- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص٧٩ .

٢٤- ينظر : المصدر نفسه ، ص ص٨٠-٨١ ، وينظر أيضاً :عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، آلياته أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، مكتبه مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٥٧ .

٢٥- ينظر: Department of Defense Authorization for year 1981 Hearings Before the Committee on Armed Services 96th , Congress Second Session .1989, part 1 ,P.9 .

٢٦- ينظر : The New York Times , September 26 , 1980

٢٧- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص٨١ .

٢٨- ينظر: Richard Pipes and George Urlan , The Preconditions of Detent Survey ,vol,21,no.112,1976,P . 43f …

٢٩- ينظر : Pual N. Nitze ,"The Relationship of Strategically threat Nuclear Forces" International Security ,vol2,No-1,1977, PP.130-131.

٣٠- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص ص٥٠-١١٨، وينظر أيضا : Amman , Stella , Soviet Politics and Military conduct In The Middle East , 1981 , PP.19-20 .

٣١- عن هذه القواعد ينظر: J.S. Szyliowicz and B.E.O.Neill , The Energy Crisis and U.S Foreign Policy , New York , 1975 , P.127

٣٢- ينظر : السياسة ، جريدة ، العدد ٣٠٣٧، الكويت ، حزيران ، ١٩٨٠ ، وينظر أيضاً : خالد محمد القاسمي ، الخليج العربي في السياسة الدولية ، قضايا ومشكلات ، والكويت ، ١٩٨٦ ، ص١٦٩ .

٣٣- ينظر : السفير ، جريدة ، العدد ٧٧٤١ ، لبنان ،١٧تموز ، ١٩٨١، وينظر :السياسة ، جريدة ، العدد ٤٠٣٩ ، الكويت ، ٢٧ حزيران ، ١٩٨٨، وينظر أيضاً : The Daily Telegraph , February 22,1980

٣٤- ينظر : المصدر نفسه .

٣٥- كانت السياسة السوفيتية تهدف إلى السيطرة على جنوب الإقليم المحاذي للاتحاد السوفيتي تجاه المحيط الهندي ولا يحتاج الأمر إلا إلى خطة لجعل هذا الافتراض أملاً معقولا ، ينظر : هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٩ وما تلاها .

٣٦- ينظر: The New York Times ,December 20,1980

وينظر أيضاً : الأنباء ، جريدة ، العدد٢٢٤٣ ، الكويت ، ١٩ تموز ١٩٨٠ .

٣٧- ينظر : محمد جواد علي ، الاستراتيجية الامريكية في المحيط الهندي ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٧٧ ، وينظر أيضاً : Washington Post ,September 10,1981

٣٨- ينظر : السفير ، جريدة ، العدد ٢٢٤٣ ، لبنان ، ١٩تموز ، ١٩٨٠ .

٣٩- ينظر : Conference Report of the House and Senate Comities on Armed Services on Defense Authorization Act 1981.Report No.96865,96th Congress 2nd Session,1981, Washington Post , October , 1981.

٤٠- ينظر : الطناحي ، المصدر السابق ، ص١٨١ ، وينظر أيضاً : الهدف ، جريدة ، العدد١٩٩٦ ، الكويت ، ١٠ أيلول ، ١٩٨١ .

٤١- ينظر : أ.إ.وسبيوف ، المصدر السابق ، ص١٥٨ .

٤٢- ينظر : المصدر نفسه .

٤٣- ينظر : الطناحي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

٤٤- ينظر : النعيمي ، المصدر السابق ، ص ص١٠١-١٠٢ .

٤٥- ينظر : الطناحي ، المصدر السابق ، ١٨١ .

٤٦ – ينظر: محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ص٧٨-٧٩ .

٤٧- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص٣٧ وما بعدها ، وينظر ايضاً : Joseph Wright Twinam , The United States and The Gulf Half a Century and Beyond , Abu Dhabi : The Emirates centre for Strategic Studies and Research , 1997 , First published , P.7.

٤٨- ينظر : المصدر نفسه .

٤٩- ينظر : المصدر نفسه .

٥٠- . Washington Post ,October 23,1981 ، وينظر أيضاً : ريكورد ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

٥١- ينظر : المصدر نفسه .

٥٢- جرت هذه المناورات في عام ١٩٨٠ وكانت أشبه بالتدريبات أرادت منها أمريكا كسر الحاجز النفسي للشعور المعادي لها في المنطقة وكذلك معرفة المستويات والقدرات القتالية لجيوش المنطقة فضلاً عن التهديد غير المباشر للقوات السوفيتية المتواجدة حول المنطقة ، للمزيد ينظر : الطناحي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٤-٢٠٥ .

٥٣- وتسمى ايضاً بمناورات النمر المتعب والتي جرت عام ١٩٨٢ وهي لا تختلف عن سابقتها النجم الساطع من حيث التدريب والأهداف ، ينظر المصدر نفسه .

٥٤- ينظر :العرب ، جريدة ، العدد ١٣٥٨ ، لبنان ،٢٢ كانون الأول ، ١٩٨٠ وينظر : الوطن ، جريدة ، العدد١٧٢٠ ، الكويت ، ٦ تموز، ١٩٨١ ، وينظر أيضاً : الأنباء ، جريدة ، العدد١٨١٠ ، الكويت ، ٢٨ كانون الأول ١٩٨١ .

٥٥- ينظر نصوص التصريحات في : أقرأ ، مجلة ، العدد ١٤٣، السعودية ، تشرين الأول ١٩٧٩ ، وينظر : النشرة الإستراتيجية ، العدد ١، إصدارات مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ،١٠ شباط ١٩٨٠ ، ص١٢-١٧ ، وينظر : The New Times ,July ,22,1979، وينظر أيضاً :الفجر ، جريدة ، العدد ٥٠٨ ، أبو ظبي ، تموز ، ١٩٧٩ .

٥٦- ينظر :الأضواء ، جريدة ، العدد ٥١٢ ، البحرين ، ١٥ أيلول ، ١٩٧٩ .

٥٧- ينظر : The Guardian (London) , October 29,1980وينظر أيضا :السياسية ، جريدة ، العدد٤٠٧٢ ، الكويت ،٣٠ تشرين الأول ، ١٩٨٠.

٥٨- ينظر: S. Security Interests ,The Arabian Gulf 1981 ,P.15f

٥٩- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص ص١٠٤-١٠٥ .

٦٠- ينظر: U.S Congress ,International Policies Toward The Arabian Gulf ,P. 5 f ..

٦١- ينظر :الطناحي ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٨-٢١٩ .

٦٢- ينظر: Lugovskoy , A peaceful Future for the Indian Ocean International Affairs , Moscow , 1983 No -3, P.108 .

٦٣- ينظر : محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص٨٠ ، وينظر أيضاً : عايدة العلي سر الدين ، الحرب الباردة في الخليج الساخن ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص١٤ .

٦٤- ينظر : محمد علي جواد ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

٦٥- ينظر : المصدر نفسه .

٦٦- ينظر: إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص٣٠ ، وينظر أيضاً : Washington Post ,December 22,1980

٦٧- ينظر: The New York Times , December 23 1980وينظر أيضاً : سفيتلوف وآخرون ، الروح العسكرية الامريكية ، ترجمة محمود شفيق شعبان ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص٥٨ .

٦٨- ينظر : إسماعيل صبري مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، الأبعاد الإقليمية والدولية ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص٤٩٠ .

٦٩- ينظر: أسامة خالد ، المستقبل العربي في العصر الأمريكي ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ١١٥ ، وينظر أيضاً ، الطناحي ، المصدر السابق ، ص ص٢٠٨-٢٠٩ .

٧٠- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص١١٧ وما بعدها ، وينظر أيضاً :جون بولوك ، الخليج ، ترجمة ، دهام موسى العطاونه ، لندن ، ١٩٨٨، ص١٩٧٩ .

٧١- ينظر: The Military Balance ,1980-1981 ,International Institute for Strategic Studies ,1980,P.10.

٧٢- ينظر: John , Collins ,U.S Soviet Military Balance Concepts and Capabilities ,1960-1980, New York , 980,PP.186-187

٧٣- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص ص٥٢-٥٣ ، وينظر أيضاً : محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص٢٧٠ .

٧٤- ينظر : المصدر نفسه .

٧٥- ينظر : الطناحي ، المصدر السابق ، ص ص٢٠٦-٢٠٧ .

٧٦- ينظر نصوص التصريحات في : النشرة الإستراتيجية ، القواعد والمنشآت والتسهيلات العسكرية الأمريكية المرتبطة بالمشرق العربي ، عدد٥ ، ١٠ نيسان ، إصدارات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨١، ص٨، وينظر : زهير شكر ، المصدر السابق ، ص٢٣، وينظر أيضاً : موسى محمد ال طويرش ، تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غورباتشوف ١٩٦١-١٩٩١، بغداد ، ٢٠٠٥، ص١٨٦ .

٧٧- ينظر: المصدر نفسه .

٧٨- ينظر : النشرة الإستراتيجية ، العدد٣ ، كانون الأول ،١٩٨١ ، ص٥٣ . وتعني المواجهة الافقية نقل جغرافية منطقة الصراع وتوسيعها إلى اماكن اخرى اما المواجهة العمودية فتعني استخدام الردع النووي .

٧٩- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص٩٣ .

٨٠- ينظر : المصدر نفسه ، ص٦٣ .

٨١- ينظر : المصدر نفسه .

٨٢- ينظر: Department of Defense Authorization for A appropriation for Year 1991 ,United State Senate ,96th . Congress ,Second Session ,1980,Part 1,p.445

٨٣- ينظر : النشرة الإستراتيجية ، العدد٢٣ ، كانون الأول ، ١٩٨١، ص٢٤ .

٨٤- ينظر : النهار ، جريدة ، عدد ٣ كانون الثاني ، لبنان ، ١٩٨١ .

٨٥- ينظر : النشرة الإستراتيجية ، العدد٢٣، كانون الأول ، ١٩٨١، ص٢٥، وينظر أيضاً : النهار ، جريدة ، عدد ٧ كانون الثاني ، بيروت ، ١٩٨١ .

٨٦- ينظر : المصدر نفسه .

٨٧- ينظر :النشرة الإستراتيجية ، العدد ٢٣ ، كانون الأول ، ١٩٨١، ص٢٥ .

٨٨- ينظر: . Collins ,Opcit , P.187

٨٩- ينظر: . The New York Times ,December 15,1980

وينظر : الأنباء ، جريدة ، العدد ١٨١٠، ٢٨كانون الأول ، الكويت ، ١٩٨١، وينظر أيضاً : السياسة ، جريدة ، العدد ٤٥٨١ ، ١٣ تشرين الأول ، الكويت ، ١٩٨١ .

٩٠- ينظر : المصدر نفسه .

٩١- القنبلة النيوترونية هي من القنابل الهيدروجينية الصغيرة الحجم .

٩٢- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص٢٥ .

٩٣- ينظر : المصدر نفسه ، ص٥٤ .

٩٤- حول شخصيته ينظر : الهامش ٢١ من البحث .

٩٥- ينظر : ريكورد ، المصدر السابق ، ص١١٩ وما بعدها .

٩٦- ينظر : .The New York Times ,December 10,1980

وينظر ايضاً : ريكورد ، المصدر السابق ، ص ص٨٩-٩٧ .

٩٧- ينظر : محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

٩٨- ينظر : المصدر نفسه .

٩٩- ينظر : النشرة الإستراتيجية ، المجلد الرابع ، العدد١٩، ٣ تشرين الأول ، ١٩٨٣ ، ص٢٢ .

١٠٠- ينظر : العرب ، جريدة ، العدد ١٣٨٥ ، ٢٤ كانون الأول ، بيروت ، ١٩٨٢، وينظر أيضاً :الرأي ، جريدة ، العدد ٤٣٧٠ ، ١٥ مايس ، الكويت ، ١٩٨٢ .

١٠١- ينظر : المصدر نفسه ، وينظر أيضاً : صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي ، إصدارات عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٣٨-٢٥١ .

١٠٢- ينظر : الطناحي ، المصدر السابق ، ص ص٢٦٩-٢٧٠ .